

## سفير الأردن: نعمل على استرجار الكهرباء الأردنية ونقل الغاز المصري

أكد الأردن دعمه المستمر للبنان في تجاوز التحديات التي يواجهها واستعادة دوره الرائد في المنطقة. وقد تم تتويج ذلك أخيراً بتوقيع 21 اتفاقية ومذكرة تفاهم لتحقيق المصلحة المشتركة للبلدين الشقيقين، ولتأكيد أهمية التعاون الاقتصادي في المجالات كافة لتحقيق الازدهار

في ظل هذه المرحلة الدقيقة، يزداد الشعور بالحاجة الملحة إلى شراكات عربية فعالة تقوم على التكامل المستمر بين الدول. وقد شكلت الروابط بين عمان وبيروت نموذجاً قوياً قائماً على الاحترام المتبادل، حيث تحققت مصالح مشتركة بين البلدين بفضل رؤية موحدة تجاه القضايا المصرية. وفي هذا السياق، سعت الجهود المبذولة من المعنيين إلى وضع مشاريع استراتيجية تهدف إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية والمالية حيث يتم التركيز على القطاع الخاص الذي يعتبر من أهم المحركات الأساسية لترجمة الاستثمارات الفعلية، كما تطوير اليات تنفيذ عملية تساعد في تخطي العقبات التقنية التي قد تعترض سير الأمور. في هذا الإطار، تبرز اللقاءات كأدوات عملية تهدف إلى توفير الدعم ما يساهم في خلق فرص للتنمية المستدامة ويسهم في تحسين مستوى حياة المواطنين. وقد تبدو المرحلة المقبلة واعدة بإمكان الارتقاء إلى مستوى من العمل المنتظم. ويتشابه الاقتصادان في العديد من الجوانب الهيكلية، حيث يعتمد كلا البلدين على العمالة المدربة وتحويلات المغتربين كمصادر رئيسية للدخل القومي، وتمثل السياحة مصدراً هاماً للقطاعات ما يحفز الاستثمار فيها، وبالنظر إلى تضافر الجهود، يتوقع أن يشهد المستقبل على المدى القريب مزيداً من التعاون، خاصة في الطاقة المتجددة، والتقنيات الحديثة. فنحن أمام دولتين صغيرتين نسبياً في الحجم، لكن موقعهما ودورهما في المنطقة يشكلان عنصراً محورياً لا يمكن تجاهله. فعلى الرغم من محدودية الموارد الطبيعية، فإن الأدوار تتجاوز الامكانيات المادية نحو المورد الأكثر أهمية وهو الإنسان وبناء مؤسسات قوية تستطيع مواجهة. فالجميع يعلم أن الاستقرار

في مرحلتنا هو خيار شجاع بقدر ما هو عقلائي، وأن البناء والتكامل هو الطريق الأمثل لتحقيق التنمية والازدهار، لذا فإن الروابط بين الطرفين لا تقتصر على الماضي فقط، بل تتوجه نحو الحاضر أيضاً، حيث ستظل مبادئ الثقة والاحترام تشكل الأساس الراسخ لتعميق التضامن المتبادل بين الشعوب في الميادين المتنوعة.

للاضاعة على التطورات والإنجازات، "الامن العام" حاورت السفير الأردني في لبنان وليد الحديد. كيف يمكنكم وصف طبيعة العلاقات الأردنية - اللبنانية، وما هي أبرز مميزات السياسية والاقتصادية في هذا الوقت العصيب الذي يمر به الشرق الاوسط برمته؟ يرتبط الأردن ولبنان بعلاقات تاريخية متميزة، وتهدف السياسة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية إلى العمل على تعزيز اواصر الاخوة والتعاون بين الشعبين الشقيقين وتحقيق المصالح المشتركة بينهما. ويسعى البلدان لتطوير التعاون المشترك في المجالات كافة من خلال الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية المبرمة بينهما، ويتم ذلك من خلال اجتماعات اللجان العليا المشتركة التي تعقد دورياً في عاصمتي البلدين. ولا بد من التأكيد على موقف المملكة الثابت والدائم بقيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، حفظه الله ورعاه، المتمثل بدعم لبنان للوقوف في وجه التحديات والازمات الاقتصادية والسياسية والامنية التي يواجهها، حتى يستعيد لبنان عافيته (شارك جلالة الملك المعظم شخصياً في المؤتمرات المعنية بدعم لبنان)، والتأكيد على التوجيهات

المملكية السامية بدعم الأردن المستمر للجيش اللبناني. كما يؤكد الأردن على ادانة الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على لبنان، وادانة احتلال اسرائيل لأي مواقع لبنانية وعلى اهمية التطبيق الكامل للقرار 1701 وكذلك تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في تاريخ 2024/11/27، والتأكيد على سيادة لبنان على كامل ترابه الوطني. ويثمن الأردن الجهود التي تبذلها الدولة اللبنانية في سبيل بسط سلطتها الكاملة على جميع اراضيها، ويرحب بإعلان الجيش اللبناني في تاريخ 2026/1/8 انجاز المرحلة الاولى من خطة حصر السلاح بيد الدولة في جنوب نهر اللباني، وهي خطوة تعكس التزاماً واضحاً بتعزيز سيادة الدولة وترسيخ دور مؤسساتها الشرعية. وبالنسبة إلى العلاقات الثنائية، فقد شهدت زخماً ملحوظاً في مطلع هذا العام تمثل في عقد اجتماعات اللجنة العليا المشتركة الأردنية اللبنانية في دورتها الثامنة في بيروت برئاسة دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان ودولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام في الفترة ما بين 12-2026/1/15 حيث تم التوقيع على 21 اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجالات الصناعة والتجارة والاستثمار، والتدريب المهني، التعاون السياحي والتعاون التربوي، والمجال الاعلامي، والاقتصاد الرقمي، والشؤون الاجتماعية والنقل السككي، والمجال الشبابي ومجال العمل، ومجال الحماية المدنية والدفاع المدني. ولعل من أهم ملفات العلاقات الثنائية بين البلدين، تلك المتعلقة في مجال استرجار الكهرباء من الأردن ونقل الغاز المصري عبر الأراضي الأردنية والسورية واللبنانية، وكذلك فيما يتعلق بمجال النقل والربط السككي والزراعة والتعليم العالي.



السفير الأردني في لبنان وليد الحديد.

■ كيف تقيمون اللقاء الذي جمع الرئيس نواف سلام برئيس الوزراء الأردني جعفر حسان على هامش القمة العالمية للحكومات في دبي؟  
□ جاء هذا اللقاء استمراراً للقاءات السابقة ومتابعة لما تم الاتفاق عليه، خلال زيارة دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان في تاريخ 2026/1/14 للبنان، وخاصة في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين الشقيقين، بالشراكة مع القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في البلدين، ومن هنا تبرز أهمية العمل على إنشاء مجلس أعمال أردني لبناني لمأسسة هذا التعاون. كما أن هذا اللقاء يعكس التزام الأردن بدعم حلول عملية في القضايا الحيوية وخاصة في ملفات الطاقة والكهرباء، ويعكس ادراكاً مشتركاً بأن التحديات الراهنة تتطلب حلولاً تقنية وسياسية متداخلة.

■ على ضوء التفاهمات المتعلقة بحلول لمعضلة الكهرباء في لبنان، طرح الجانب الأردني مبادرة لعقد اجتماع ثلاثي (سوري - لبناني - أردني) في عمان، ما هي أهميته؟ وما هي النتائج المتوقعة منه؟  
□ على ضوء التفاهمات المتعلقة بحلول لمعضلة الكهرباء في لبنان، طرح الجانب الأردني مبادرة لعقد اجتماع ثلاثي (سوري - لبناني - أردني) في عمان، ما هي أهميته؟ وما هي النتائج المتوقعة منه؟

■ لقد تم الاتفاق لعقد ملتقى لرجال الأعمال الأردنيين واللبنانيين ما هي الاهداف الاساسية له، وما هي النتائج المتوقعة منه؟  
□ تم الاتفاق بين الجانبين على تنظيم هذا المؤتمر الذي سيعقد في عمان في نيسان المقبل، خلال انعقاد اجتماعات اللجنة

تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الكهرباء، الغاز الطبيعي، الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بين الأردن ولبنان خلال اجتماعات اللجنة العليا المشتركة الأردنية اللبنانية في دورتها الثامنة والتي عقدت في بيروت في الفترة ما بين 12-2026/1/15. اما بالنسبة إلى دعوة الأردن لعقد اجتماع ثلاثي (سوري - لبناني - أردني) فإن ذلك يهدف لتعزيز التعاون الاقليمي المشترك بين البلدان الثلاثة، وخاصة في مجال استرجار الكهرباء الأردنية ونقل الغاز المصري، وكذلك لتعزيز وتيسير النقل البري عن طريق الربط السككي. كما تهدف هذه المبادرة إلى تمكين لبنان من الحصول على جزء من الكهرباء التي يحتاجها وبالتالي رفع عدد ساعات التغذية اليومية، وكذلك تزويده بالغاز المصري عبر الأراضي الأردنية والسورية لتغذية معامل الطاقة الكهربائية. من هنا تبرز أهمية العمل على إنشاء مجلس تنسيق مشترك مع سوريا (الأردن، لبنان، سوريا) لتذليل أي عقبات تقف حائلاً أمام تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات كافة، وعلى رأسها موضوع الربط الكهربائي ونقل الغاز المصري.

■ إلى أي حد يمكن أن يساهم هذا الاجتماع الثلاثي في إيجاد حلول عملية لازمة الكهرباء والطاقة في لبنان؟  
□ يأتي الاجتماع الثلاثي لتنسيق الجهود المشتركة بين الدول الثلاث وإنهاء أي مشاكل تقنية أو أي عقبات مالية لكي يتم تنفيذ اتفاقية استرجار الكهرباء الأردنية ونقل الغاز المصري. كما يهدف إلى تحسين الامداد الكهربائي عبر توسيع الربط مع الأردن وسوريا، خصوصاً في ساعات الذروة، وإعادة تشغيل خطوط الغاز العربي لتغذية محطات الكهرباء اللبنانية.

■ لقد تم الاتفاق لعقد ملتقى لرجال الأعمال الأردنيين واللبنانيين ما هي الاهداف الاساسية له، وما هي النتائج المتوقعة منه؟  
□ تم الاتفاق بين الجانبين على تنظيم هذا المؤتمر الذي سيعقد في عمان في نيسان المقبل، خلال انعقاد اجتماعات اللجنة

# HITEK

ENGINEERING & CONTRACTING

Turnkey  
Design Development  
Project Management  
Construction Management  
Contracting  
Maintenance



HITEK is a multidisciplinary engineering and contracting company operating across the Middle East and Africa. For over 35 years, it has successfully delivered a wide range of residential, industrial, institutional, healthcare, and commercial projects.

Backed by decades of expertise, HITEK's teams ensure the implementation of state-of-the-art technologies and infrastructure tailored to meet every client's needs. The company's reputation is built on the exceptional quality of its work across all sectors, reflecting the depth of knowledge and experience it has achieved.

**Address:** Spark Tower,  
Charles Helou St.  
Horch Tabet, Sin el Fil, Beirut, Lebanon  
**Phone:** +961 1 481066  
**P.O. Box:** Le Mall 10  
**Mail:** hitekme@hitekme.com  
**Website:** www.hitekme.com

دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. كذلك بذل الجهود كافة لوقف العدوان الاسرائيلي على لبنان، وانسحاب اسرائيل من النقاط التي احتلتها في الحرب الاخيرة، وعودة الاسرى. وفي ما يتعلق بتطورات الاوضاع في سوريا، فان البلدين يدعمان جهود الحكومة السورية في اعادة البناء على الاسس التي تضمن وحدة سوريا وامنها واستقرارها، وسلامة اراضيها ومواطنيها وتحفظ حقوق السوريين كافة.

■ في ضوء المبادرات واللقاءات التي جرت بين بلدينا، ما هي رسالتكم الى الشعب اللبناني، وكيف ترون دور هذه الجهود في تنمية الفرص؟

□ نتطلع بأمل الى مستقبل مزدهر وواعد للعلاقات الأردنية - اللبنانية، والتي لا يزيدا الزمان الا تجذرا، ولا بد ان تنعكس متانة العلاقات السياسية والاخوة التاريخية على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمارات وفي كل المجالات، لتحقيق المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين. كذلك لا بد من التأكيد على اهمية تعزيز العمل المؤسسي المشترك بين البلدين في المجالات كافة بما في ذلك اهمية انعقاد اللجنة العليا المشتركة الأردنية اللبنانية بصورة دورية في عاصمتي البلدين، والتأكيد بصورة خاصة على اهمية التعاون في المجال القطاعي بين البلدين الشقيقين وخاصة في مجال النقل (وخاصة الربط السككي) والطاقة (استرجار الكهرباء الأردنية ونقل الغاز المصري عبر الاراضي الأردنية والسورية)، والزراعة وتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة والتعاون الثقافي والعلمي، والاستفادة من الخبرات المشتركة في مجال التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات، والتحديث الإداري، واقامة مشاريع البنية التحتية بما في ذلك توصيلات الالياف الضوئية لربط شبكات الانترنت بين البلدين.

■ كيف اثرت التطورات الاقليمية الاخيرة على مستوى التنسيق السياسي وما هي انعكاساتها على التفاعلات والتحالفات؟

□ يستدعي تسارع التطورات الاقليمية في المنطقة تعزيز التنسيق السياسي بين البلدين، لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة، ويأتي في هذا الاطار السعي المشترك لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب المركزية الاولى، والعمل على انتهاء الاحتلال الاسرائيلي ودعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمها حقه في اقامة

## حجم الاستثمارات يقدر بحوالي 100 مليون دولار

□ يقدر حجم الاستثمارات اللبنانية في الاردن لغاية 2025/12/3 بحوالي 590 مليون دولار اميركي لعام 2023، كما بلغ عدد الشركات المسجلة في الاردن والتي يساهم فيها مستثمرون لبنانيون نحو 1000 شركة وتعمل في مجالات متنوعة مثل الصناعة، والرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والتعليم، والتجارة، والخدمات، اضافة الى القطاع المصرفي والتأمين. في المقابل، يقدر حجم الاستثمارات الأردنية في لبنان بحوالي 100 مليون دولار، وتتوزع في قطاعات الصناعة والمصارف والعقارات. ويهدف الاردن الى اقامة شراكات انتاجية حقيقية مع لبنان، ويمكن تحقيق ذلك، من خلال تشجيع المستثمرين الاردنيين للدخول الى السوق اللبنانية، وتقديم خبراته الواسعة في مجال التشريعات الاقتصادية، أضف الى ذلك تعزيز التعاون في مجال خدمات النقل والخدمات اللوجستية، وانشاء المشاريع المشتركة.

■ كيف يمكن للأردن ان يدعم بشكل فعال الاستثمارات بين البلدين في ظل الاوضاع الراهنة والاستثنائية التي يمر فيها البلد؟

◀ العليا المشتركة الأردنية اللبنانية الشهر الماضي، بهدف تعزيز التعاون المشترك في مجال المشاريع الاستثمارية المشتركة وتبادل الخبرات المتراكمة لدى رجال الاعمال بين البلدين، وفتح افاق اوسع للتعاون الاقليمي، وفتح قنوات استثمارية ثنائية مباشرة، ووضع خارطة طريق لمشاريع مشتركة في الصناعات الخفيفة، التكنولوجيا، الخدمات، كما يساهم في تسهيل دخول المستثمرين اللبنانيين الى السوق الأردنية، وربط سلاسل التوريد. ولا شك في انه سيكون لذلك أثر ايجابي في زيادة حجم الاستثمارات في البلدين الشقيقين.

■ ما هي القطاعات الاقتصادية التي يعول عليها لتعزيز التعاون والاستثمار المشترك بين الاردن ولبنان؟

□ لا بد من الاشارة الى اهمية تعزيز التبادل التجاري بين البلدين خاصة انه لا يتم فرض اي رسوم جمركية على التبادل التجاري بين البلدين (الاردن ولبنان) في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الجاتا)، الا انه على الرغم من ذلك حجم التبادل ليس بالمستوى المطلوب، فقد بلغ حجم الصادرات الوطنية الى الجمهورية اللبنانية (102) مليون دولار اميركي لنهاية الشهر العاشر من العام 2025، وبلغ حجم المستوردات من الجمهورية اللبنانية لنهاية الشهر العاشر من العام 2025 ما قيمته (76) مليون دولار. كما تجدر الاشارة في هذا الصدد، الى دعوة دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان لمضاعفة قيمة التبادل التجاري بين البلدين وهناك امكانية كبيرة لذلك. ومن اهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة بين البلدين: الطاقة (الكهرباء والغاز)، الزراعة، النقل، الصناعات التحويلية، التعليم العالي، القطاع الصحي وصناعة الادوية، والسياحة والخدمات، والتعاون في مجال التحول الرقمي والتكنولوجيا.

■ كيف يمكن للأردن ان يدعم بشكل فعال الاستثمارات بين البلدين في ظل الاوضاع الراهنة والاستثنائية التي يمر فيها البلد؟